Document:	EB 2021/134/R.57
Agenda:	23(b)
Date:	29 November 2021
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

محاضر الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية

Nigel Brett
مدير شعبة سياسات العمليات والنتائج
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

Luis Jiménez-McInnis
سكرتير الصندوق
رقم الهاتف: 2254 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.jimenez-mcinnis@ifad.org

نشر الوثائق

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 13-16 ديسمبر/كانون الأول 2021

للعلم

محاضر الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

1- تُلخص في هذه الوثيقة المناقشات التي دارت في الاجتماع السادس عشر لمجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي عُقد في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

البند 1 من جدول الأعمال - افتتاح الاجتماع

2- رحب سكرتير الصندوق بالمشاركين وبالأعضاء الجدد الذين انضموا إلى مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بعد تعيينهم في دورة المجلس المنعقدة في أبريل/نيسان 2021، وهم من: النمسا، وبنغلاديش، وكوستاريكا، وكوت ديفوار، وفرنسا، والسويد.

البند 2 من جدول الأعمال – انتخاب رئيس المجموعة

3- انتُخبت نيجيريا لرئاسة مجموعة العمل لفترة ولاية تنتهي بالدورة الأولى للمجلس التنفيذي في عام 2024.

4- وتولى الدكتور Yaya Olaniran، الوزير والممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى وكالات الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في روما، رئاسة الاجتماع وافتتح الاجتماع رسميا.

5- وحضر الاجتماع أعضاء مجموعة العمل من النمسا، وبنغلاديش، وكندا، وكوت ديفوار، وفرنسا، ونيجيريا (الرئيس)، والسويد، وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وحضر الاجتماع أيضا مراقبون في المجلس التنفيذي من أنغولا والصين. ومثّل الإدارة نائب الرئيس المساعد لدائرة إدارة البرامج؛ وكبير موظفي إدارة المخاطر ونائب الرئيس المساعد، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ومدير شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ ومدير شعبة خدمات الإدارة المالية؛ وسكرتير الصندوق؛ وموظفون آخرون في الصندوق.

البند 3 من جدول الأعمال – اعتماد جدول الأعمال

6- تضمن جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الاجتماع؛ (2) انتخاب رئيس المجموعة؛ (3) اعتماد جدول الأعمال؛ (4) مقدمة لآليات الموارد المالية في الصندوق؛ (5) مسائل أخرى.

7- واعتمد الأعضاء جدول الأعمال المؤقت بصيغته المقترحة.

البند 4 من جدول الأعمال – مقدمة لآليات الموارد المالية في الصندوق

8- قدمت الإدارة لمحة عامة عن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المُقترضة، مشيرة إلى أن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء هو الأداة التي خصص الصندوق من خلالها موارده منذ عام 2003. وشكّل النظام أيضا الآلية التي سيوزع الصندوق من خلالها جميع الموارد الأساسية للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا بشكل حصري. ويتماشى ذلك مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تستخدم أيضا آليات تخصيص موارد تيسيرية على أساس الأداء.

9- وقد وافق المجلس التنفيذي على إنشاء آلية الحصول على الموارد المُقترضة في أبريل/نيسان 2021. وكانت هذه الآلية هي آلية التمويل الجديدة للصندوق التي ستُوجه من خلالها الموارد المُقترضة إلى البلدان المؤهلة

من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، بناء على الطلب.

10- وردا على أسئلة الأعضاء بشأن العلاقة بين البلدان التي كانت فيها المشروعات الممولة من الصندوق جارية بالفعل ببلدان التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أوضحت الإدارة أن الصندوق سيواصل العمل مع المشروعات الجارية بالفعل وتمويلها بغض النظر عما إذا كانت هذه المشروعات موجودة في البلدان المُدرجة في قائمة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وفيما يتعلق بتحديد البلدان التي لم تحصل على التمويل في كل دورة، استُخدم نهج تدريجي لأسباب مختلفة، منها ضمان حصول البلدان على قدر من الموارد تستطيع إدارته – كما هو الحال في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادي – أو لمعالجة حقيقة أن الظروف القطرية حالت دون مشاركة بلد ما، كان قد حصل على الموارد في الدورة السابقة، في الدورة التالية. وقد أدى ذلك إلى بعض التقلبات في قائمة البلدان في كل دورة.

11- واستجابة لطلبات التوضيح، قدمت الإدارة معلومات إضافية عن الماضي عندما كان هناك أكثر من 100 بلد تعتبر مؤهلة للحصول على موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وقد أظهرت التجربة أن العديد من هذه البلدان لم تكن في وضع يمكّنها من استخدام الموارد وأنه كان لا بد من إعادة تخصيص الأموال لبقية البلدان في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

12- وبالإضافة إلى ذلك، خلص تقييم مؤسسي بشأن الكفاءة إلى أنه ينبغي أن يركز الصندوق تدخلاته على برامج أكبر في عدد بلدان أقل من أجل إحداث أثر أكبر.

13- وعلى هذا النحو، اتُفق مع الأعضاء في بداية التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق على تحديد مجموع عدد البلدان في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بـ 80 بلدا. وقد ثبت أن ذلك قابل للتطبيق؛ وبالتالي، اقتُرح الإبقاء على الحد الأقصى البالغ 80 بلدا في دورة برامج التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

14- وشاركت الإدارة أيضا اقتراحها بالإبقاء على مخصصات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ثابتة طوال الدورة، بدلا من تحديثها سنويا، استنادا إلى التجربة الإيجابية لاعتماد هذا النهج في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وأكدت الإدارة أيضا على أن هذا الأمر سيكتسي أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الذي يشملها إطار القدرة على تحمل الديون، حيث ستكون هذه البلدان عرضة لتغيرات كبيرة عاما بعد عام نظرا لقلة عددها.

15- وقدمت الإدارة معلومات أساسية عن مختلف عناصر صيغة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفي البداية، اعتبر الصندوق إجمالي عدد السكان عاملا من العوامل. ومع تطور نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ولتعزيز صلته بمهمة الصندوق، تحولت معايير مكون الاحتياجات وتركيزه إلى حجم السكان الريفيين. ولذلك، ومع تساوي جميع العوامل الأخرى، ستحصل البلدان ذات العدد الأكبر من السكان الريفيين على مزيد من الموارد لأن الاحتياجات فيها أكبر.

16- وسأل الأعضاء عن مؤشر الضعف الخاص بالصندوق وكيفية عمله. وأبدا الأخذ بهذا المؤشر خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لتناول الأبعاد المتعددة للفقر الريفي. وبشكل عام، كان هذا المؤشر بمثابة مؤشر للرفاه في المناطق الريفية وآثار تغير المناخ. ويتألف من 12 مؤشرا مرجحا بالتساوي لقياس الضعف الريفي من حيث التعرض، والحساسية، والقدرة على التكيف مع الأسباب و/أو الظواهر الخارجية.

17- والمؤشرات المُدرجة في مؤشر الضعف الخاص بالصندوق ترصد مسائل مثل الأمن الغذائي، والتغذية، وعدم المساواة، والمناخ، والضعف. واستُخدمت البيانات المتاحة للجمهور كمصادر. وكانت موثوقية البيانات وتوافرها على الصعيد العالمي من العوامل الأساسية لضمان التطبيق عبر البلدان. واستُخدمت مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لقياس إنتاج الغذاء للفرد ومعدل انتشار نقص التغذية.

18- وأوضحت الإدارة أيضا الأساس المنطقي لمقياس الحافظة والصرف ووظائفه. وفي هذه الحالة، ومع تساوي جميع العوامل الأخرى، حصلت البلدان التي كان أداء المشروعات فيها أفضل على تصنيف إجمالي أعلى، كما صُنفت أثناء تنفيذ المشروع.

19- وتتكون الحافظة والصرف من عاملين: (1) قدرة البلد على استيعاب التمويل المتاح، (2) والنسبة المئوية للحافظة الجارية التي كانت غير مُرضية من حيث أداء تنفيذها. ولذلك، ومع تساوي جميع العوامل الأخرى، عندما يسجل متغير الحافظة والصرف منخفضا، كانت الموارد المتاحة أقل على المستوى القطري.

20- وقد كان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع بشأن قيمة مؤشر الضعف الخاص بالصندوق، وهي سمة أعربت المنظمات النظيرة عن اهتمامها بتكرارها.

21- وطلبت مجموعة العمل توضيح العلاقة المتبادلة بين موارد نظام تخصيص الموارد على أساس الإداء وآلية الحصول على الموارد المُقترضة، وما إذا كانت الأولوية في الحصول على موارد آلية الحصول على الموارد المُقترضة ستولى للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا بالنظر إلى أن هذه الفئة من البلدان لن تكون مؤهلة لتلقي مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

22- وأكدت الإدارة من جديد على مبدأ العالمية وغاية الصندوق، من خلال آلية الحصول على الموارد المُقترضة، للوصول إلى عدد أكبر من البلدان مما سيكون ممكنا بموارد التجديد فقط. وأكدت الإدارة أنه سيجري الوفاء بجميع التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فيما يتعلق بتوزيع الموارد، مثل ضمان حد أدنى قدره 11 في المائة من برنامج القروض والمنح للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا من خلال الحصول على الموارد المُقترضة.

23- وأوضحت الإدارة أن ترتيب الأولويات يستلزم تسلسل وصول البلدان إلى موارد آلية الحصول على الموارد المُقترضة، وليس استبعادها.

24- وأوضحت الإدارة، في معرض تقديمها للمحة عامة عن آلية الحصول على الموارد المُقترضة، أن هذه الآلية تستند إلى خمسة مبادئ: الانتقائية القطرية وأهليتها؛ والإمدادات من الموارد المُقترضة؛ والحدود القطرية القائمة على المخاطر؛ وشروط التمويل المتمايزة؛ والحصول على التمويل القائم على الطلب.

25- وفيما يتعلق بالمبدأ الأول المتمثل في انتقائية البلدان وأهليتها، تنطبق نفس المعايير على جميع البلدان التي تحصل على موارد الصندوق، سواء الموارد الأساسية أو الموارد المُقترضة. ولكي تكون البلدان مؤهلة للحصول على موارد آلية الحصول على الموارد المُقترضة، يتعين عليها الامتثال لمعيار إضافي، وهو الجدارة الائتمانية.

26- وسيكون الحصول على الموارد المُقترضة متاحا للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وكذلك البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، على أساس المعايير المالية. ولن تكون البلدان المعرضة بشدة للمديونية الحرجة مؤهلة للحصول على الموارد المُقترضة. وسيولى اهتمام خاص للبلدان التي تعاني من مديونية حرجة متوسطة وهذا التقييم سيراعي تقييم القدرة على تحمل الديون وسياسة حدود الدين الخارجي في صندوق النقد الدولي، وسياسة الصندوق للاقتراض بشروط غير تيسيرية.

27- وقد بدأ الصندوق في الوصول إلى قرابة 80 بلدا مؤهلا للحصول على الموارد في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إما من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وإما من آلية الحصول على الموارد المُقترضة، وإما من كليهما. وأكدت الردود أن الاهتمام والطلب كبيران.

28- وأوضحت الإدارة أن مبلغ التمويل الإجمالي لأي بلد قد لا يتجاوز الحد البالغ 5 في المائة لبرنامج القروض والمِنح. ولذلك، فإن الموارد المشتركة من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المُقترضة ستبقى بالضرورة في حدود هذا السقف.

29- وفيما يتعلق بالإمدادات من الموارد المُقترضة، وهو المبدأ الثاني لآلية الحصول على الموارد المُقترضة، سيتعين على جميع المشروعات الاستثمارية التي أُعدت اتباع المبادئ المعتادة التي تقوم عليها العمليات التي يمولها الصندوق، وهي المواءمة مع مهمة الصندوق وأولويات الحكومة. وهذا من شأنه أن يجنب الانحراف عن الرسالة. وعلاوة على ذلك، ستخضع المشروعات الممولة من آلية الحصول على الموارد المُقترضة لعمليات ضمان الجودة المعمول فيها في الصندوق.

30- وستُشجع البلدان المؤهلة للوصول إلى كل من آلية الحصول على الموارد المُقترضة ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على استخدام مصدري التمويل كليهما. وسيؤدي ذلك إلى توليد الكفاءات واستيعاب تكاليف التصميم. وستُطلع الإدارة المجلس التنفيذي على مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في ديسمبر/كانون الأول وفقا للممارسة المعتادة، إلى جانب التحديث بشأن التسعير.

31- وستُقدم التنقيحات المقترحة لسياسات التمويل في الصندوق ومعاييره إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول للمصادقة على تقديمها إلى مجلس المحافظين في فبراير/شباط 2022 للموافقة عليها.

32- وعندما سُئلت الإدارة عن طرائق تشغيل الآلية الجديدة، أوضحت أنه ينبغي النظر إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المُقترضة على أن أحدهما يكمل الاخر وليس كآليتين منفصلتين. وبالرغم من أن هناك قدر كبير من المرونة وأن الأمر سيكون متروكا للبلدان التي تصل إلى كلا المصدرين لتقرير ما إذا كانت ستمول المشروعات باستخدام التمويل الفردي لآلية الحصول على الموارد المُقترضة ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء أو التمويل المشترك من كليهما معا، فإن الإدارة سلطت الضوء أيضا على ضرورة السعي لتحقيق الكفاءات فيما يتعلق بتصميم المشروعات.

33- وفيما يتعلق بالاستعداد التنظيمي، فقد استمر تنفيذ برنامج لبناء القدرات يتضمن دورات تدريبية لموظفي العمليات.

34- وكانت الإدارة على ثقة من اكتساب خبرة قيّمة في الأشهر الـ 18-24 المقبلة. وسيُبلغ الأعضاء بآخر المستجدات في الوقت المناسب.

35- وفي الختام، أضافت الإدارة أن التصنيف الائتماني المرتفع للصندوق ساهم في وضع الصندوق في مكانة إيجابية مع الشركاء، وهي واثقة من أن آلية الحصول على الموارد المُقترضة ستعمل بشكل جيد.

البند 5 من جدول الأعمال – مسائل أخرى

36- أبلغت الإدارة مجموعة العمل بأن السيدة Lauren Phillips، المستشارة الرئيسية للسياسات والنتائج، شبعة سياسات العمليات والنتائج، ستترك الصندوق لتتولى منصبا جديدا في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد أدت دورا فعالا في إعداد الصندوق لآلية الحصول على الموارد المُقترضة. وشكرها الأعضاء وتمنوا لها كل النجاح في مساعيها الجديدة.

37- وأبلغ الرئيس مجموعة العمل بأنه سيجري إطلاع الأعضاء على الجدول الزمني للاجتماع المقبل في الوقت المناسب.

38- ولم تُطرح أي بنود أخرى في إطار بند "مسائل أخرى"، واختُتم الاجتماع.